تونس في 19 نوفمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من السيدة النائبة سامية حمودة عبو إلى السيد وزير التجارة .

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي أتوجه إلى السيد وزير التجارة بسؤال كتابي بخصوص نشاط المجلس الوطني للخدمات منذ سنة 2006.

سيدي،
في اطار متابعة نشاط المجلس الوطني للخدمات، أرجو منكم مدي بالمعطيات التالية :

- قائمة في اجتماعات المجلس،
- محاضر جلسات المجلس،
- الدراسات التي قام بها المجلس والجهة التي كلفت بانجازها وتكلفة كل واحدة منها،
- تقرير بخصوص تقدم المجلس في اطار انجاز مهامه،
- قائمة في المهن التي تم تاهيلها بالنظر للمعايير الاروبية،
- التقارير السنوية للمجلس،
- برنامج تاهيل كل المهن المنظمة وغير المنظمة بقوانين،
- تقرير بخصوص نشاط وحدة التصرف حسب الاهداف،
- عدد المرات التي تم فيها تجديد تركيبة المجلس (كل 3 سنوات).

مجلس نواب الشعب
الواردات
21 نوفمبر 2018
رمز الإدارة .....

واشكرا

إجابة وزارة التجارة حول التساؤلات الكتابية
الواردة من مجلس نوّاب الشّعب

تبعا للسؤال الكتابي عدد2 : تطرق السؤال إلى عديد النقاط التي تتمحور في مجملها حول ثلاث نقاط : نشاط **المجلس الوطني للخدمات**، ونشاط وحدة التصرف حسب الأهداف، وبرنامج تأهيل الخدمات.

أتشرف بافادتكم بما يلي

تقديم تمهيدي

صدر في 26 جوان 2006 الأمر عدد 1826 والمتعلّق بإحداث المجلس الوطني للخدمات، وأُوكلت له مهمّة رصد التطوّرات في قطاع الخدمات بمختلف مجالاته على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، والتنسيق بين مختلف الأطراف المتدخّلة واقتراح الخيارات والتدابير والإجراءات الملائمة للرفع من مساهمته في الدورة الاقتصادية الوطنيّة. ويتركب المجلس من 32 عضوا قارا، من بينهم 15 عضوا يمثلون الهياكل الإدارية المعنية بقطاع الخدمات و15 عضوا عن القطاع الخاص يمثلون الهياكل والمنظمات المهنية و2 كفاءات جامعية. تمّ آخر تحيين لتركيبة المجلس بمناسبة عقد الدورة عدد 9 التي التأمت بتاريخ 12 ماي 2015.

عقد المجلس منذ تاريخ إحداثه إحدى عشرة دورة وتوقف عن النشاط في الفترة ما بين 2011-2014. ثم إستأنف عقد دوراته على التوالي: في 12 ماي 2015، 12 ماي 2016 و 30 ماي 2017[1]. وتمّ تحديد موعد الدورة 12 يوم 26 ديسمبر 2018.

نشاط المجلس الوطني للخدمات

- يجدر التذكير في البداية بأنّ المشمولات المنصوص عليها بالأمر المحدث للمجلس (إنجاز الدراسات والإحصائيات والتحاليل الضرورية لرصد واقع القطاع وإستشراف التطوارات، ووضع برامج تأهيل وتنفيذها...) تعكس أهمية قطاع الخدمات وضرورة إيلائه العناية اللازمة

---

[1] تقارير النشاط ملحق عدد 1-2015 : 1-2016 : 1-2017 ومحاضر جلسات ملحق عدد 2015-2 : 2-2016 : 2-2017

لتعزيز دوره في الإقتصاد الوطني. إلاّ أنه للأسف لم ترصد أي تمويلات خاصة لتأهيل قطاع الخدمات (على غرار برنامج تأهيل الصناعة مثلا الذي يموله صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية)

وما تم إنجازه بعنوان برنامج تأهيل الخدمات إلى حدّ هذه المحادثة، أعتمد كليا على تمويلات في إطار التعاون الدولي ضمن برامج الدعم الفني. ولا تمثل هذه التدخلات برنامج تأهيل متكامل ومتواصل بل تمكن فقط من تقديم دعم ظرفي ومحدود في شكل مساعدات فنية (assistance technique) (تقديم الخبرة، مرافقة، إجراء دراسة تشخيصية...).

- وفي هذا الاطار أوصى المجلس بالانطلاق في برنامج التأهيل باعتماد تصور يحتوي على مكوّن أوّل يتمثّل في تأهيل المؤسّسة الخدماتيّة ومكوّن ثان يهدف إلى تطوير محيط الأعمال كما إقترح إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف تتولى القيام ببعض عمليات التأهيل النموذجية وتضع بصفة تدريجية لمسات البرنامج على ضوء التجارب الحاصلة.

- وفي 08 أفريل 2009 أوصت جلسة العمل الوزارية بانطلاق البرنامج في مرحلة أولى بـ5 قطاعات هي الصحة والخدمات الموجهة للمؤسّسة والخدمات المهنيّة وتكنولوجيات الاتصال والإعلام والنقل واللوجستيّة. وبإدراج برنامج تأهيل الخدمات ضمن برنامج التعاون المالي مع الاتحاد الأوروبي، والإستفادة من البرنامج الثاني لدعم الاندماج الاقتصادي PAI.

- وقد خصصت خزينة الدولة (بإعتبار أنّ برنامج دعم الاندماج الاقتصادي كان في شكل Appui budgétaire) لفائدة برنامج تأهيل الخدمات تكاليف إنجاز دراسة تشخيصية لواقع القوانين والتشريعات المنظمة للأنشطة الخدماتية. شملت ثماني قطاعات (الخدمات الصحية، والسياحة، والنقل واللوجستية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، والخدمات الموجهة للمؤسسة، والخدمات المالية، وتجارة التوزيع). وقد تم وضع هذه الدراسة على ذمة وحدة التصرف حسب الاهداف الخاصة باتفاق التبادل الحر الشامل للإستئناس بها من قبل فريق العمل الخاص بـ"الخدمات والاستثمار".

إلا أنه لم يتم تخصيص الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برنامج التأهيل لفائدة 100 مؤسسة ناشطة في القطاع بعنوان المرحلة النموذجية.

- كما تابع المجلس تقدم الأعمال على مستوى الجانب المتعلق بتطوير النظام المعلوماتي والإحصائي حول قطاع الخدمات، من خلال متابعة أشغال التصنيفة الوطنية للأنشطة

الخدماتية التي تمّ عرضها من قبل المعهد الوطني للإحصاء في جدول أعمال الدورة السادسة والسابعة وفي هذا الصدد صدرت في 2009 تصنيفة الأنشطة:

(Nomenclature d'Activités Tunisienne NT 120.01)

- ونظرا لعدم توفر الاعتمادات تم اللجوء إلى البحث عن آليات التمويل في إطار التعاون الدولي. حيث تمّ إنجاز دراسة للتدقيق ومؤهلات كل قطاع وضبط محاور وقطاعات التأهيل في سنة 2010 التي أفضت إلى إمضاء اتفاقية تمويل "برنامج دعم القدرة التنافسية لقطاع الخدمات" جويلية 2012، الممول من الإتحاد الأوروبي بهبة قدرها 20 مليون يورو.

وكما أشرنا إليه آنفا توقف نشاط المجلس من سنة 2011 إلى سنة 2014. ومنذ استئنافه لنشاطه سنة 2015 تولى متابعة التقدم في تنفيذ هذا البرنامج.

- وعلى ضوء اعتماد مشروع "برنامج دعم القدرة التنافسية للخدمات". تمّ تكليف وزارة التجارة والصناعات التقليدية عبر وحدة التصرف حسب الأهداف للإشراف عن هذا البرنامج ومتابعة تنفيذه بإعتبار أنّ الوزارة هي المسؤولة عن تفعيل سياسة الحكومة في مجال تأهيل وتنمية قطاع الخدمات.

نشاط الوحدة وبرنامج تأهيل الخدمات

- أحدثت وحدة تصرف حسب الأهداف بمقتضى الأمر عدد 417 لسنة 2009 المؤرخ في 16 فيفري 2009 وعُهدت إليها مهمة تأمين كتابة المجلس الوطني للخدمات وتسيير وتنفيذ برامج التأهيل.

ومن هذا المنطلق تتولى تنفيذ "برنامج دعم القدرة التنافسية للخدمات" وتفعيل توصيات المجلس. مع الإشارة إلى أنّ نشاط الوحدة هو محل متابعة من قبل المجلس الوطني للخدمات أثناء دوراته العادية ولجنة قيادة البرنامج المحدثة بمقتضى إتفاقية التمويل[2] ومفوضية الإتحاد الأوروبي من خلال تقارير نشاط سداسية للوحدة[3] وعمليات التدقيق والمراقبة الدورية التي تخضع لها الوحدة[4].

- ومنذ إمضاء الاتفاقية سنة 2012 وبالرغم من توقف نشاط المجلس قامت الوحدة بمتابعة الدراسات الاولية القطاعية التي أنجزت لضبط الحاجيات القطاعية للتأهيل والمساندة الفنية.

---

[2] محاضر جلسات ملحق عدد 4-2015 : 4-2016 : 4-2017

[3] تقارير النشاط ملحق عدد 3-2015 : 3-2016 : 3-2017

[4] خضعت الوحدة إلى أربع عمليات تدقيق و مراقبة

وفي هذا الاطار تم إعداد 4 دراسات في قطاع النقل واللوجستية وتكنولوجيات الاتصال والصحة[5].

- وخلال الدورة التاسعة للمجلس الوطني للخدمات التي انعقدت في 12 ماي 2015 تم عرض نتائج الدراسات والتي على ضوئها ضبطت هيكلة برنامج دعم القدرة التنافسية لقطاع الخدمات كما يلي :

1. مكون أفقي يهدف إلى تقديم الدعم الإستراتيجي والمؤسساتي للقطاع.
2. مكون يهدف إلى تحسين جودة وسلامة الخدمات الصحية في تونس من خلال إرساء نظم الجودة وتدعيم الهياكل المتدخلة 31 مؤسسة إستشفائية (في القطاعين العام والخاص) والهيئة الوطنية للإعتماد الصحي إلى جانب مشروع توأمة لفائدة الوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات من أجل دعم قدراتها في مجال تقييم المخاطر الصحية والبيئية. ومشروع توأمة لتدعيم نظام معلومات طبية-اقتصادية جديد لتعميمه على المستشفيات العمومية وخاصة منها المشاركة في مسار التأهيل للاعتماد.
3. مكون يهدف إلى تقديم الدعم المباشر للمؤسسات وهياكل المساندة من قبل البنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية بمقتضى اتفاقية تفويض مبلغ 10 مليون أورو لتنفيذ هذا المكون[6].

وفي إطار تنفيذ البرنامج أشرفت الوحدة على إعداد تنفيذ ومتابعة العقود والصفقات (طبقا للاجراءات الاوروبية) التي احتاجها البرنامج لتحقيق الأهداف المنشودة. وتتلخص جملة العقود المنجزة كالآتي:

- عقد إطاري لتقديم الدعم الفني لوحدة تأهيل الخدمات من أجل إكتسابها المعرفة اللازمة في تسيير البرامج[7].
- عقد إطاري لتقديم الدعم الفني لوحدة تأهيل الخدمات من أجل إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير قطاع الخدمات[8]
- عقد إطاري لتقديم الدعم الفني لمركز النهوض بالصادرات وبقية الأطراف المشاركة في الإئتلاف (consortium) لدعم عضويته في الشبكة الأوروبية للمؤسسة « réseau entreprise Europe »[9].

---

[5] الملحق عدد 2014-1-2-3-4

[6] تقرير نشاط تأليفي 2017-5

[7] تقرير ختم مهمة ملحق عدد 2017-9

[8] تقرير ختم مهمة ملحق عدد 2017-10

[9] تقرير ختم مهمة ملحق عدد 2016-5

- عقد إطاري لمساندة وحدة تأهيل الخدمات في تصوّر وإنجاز خطة اتصالية حول البرنامج[10].
- عقد إطاري لتحديد المقاييس لاختيار المؤسسات الصحية النموذجية للمشاركة في مسار التأهيل للإعتماد الصحي[11].
- عقد صفقة لإرساء نظام جودة بالمؤسسات الصحية[12].
- عقد توأمة لفائدة وزارة الصحة بهدف وضع نظام معلومات طبية-اقتصادية وتعميمه على المؤسسات الصحية العمومية[13].
- عقد توأمة لفائدة الوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات بهدف تطوير منظومة السلامة الصحية[14].

أمّا ما تبقى من مهام للإنجاز خلال الفترة المتبقية من البرنامج (إلى غاية موفى 2019) فتتمثل في الصفقة المتعلقة بتقديم المساندة الفنية في مجال تحسين جودة الخدمات الصحية من أجل إرساء نظم الجودة وتدعيم الهياكل المتدخلة وخاصة منها الهيكل الوطني للاعتماد الصحي والمؤسسات الإستشفائية في القطاعين العام والخاص[15].

- ويتلخص دور الوحدة بالنسبة لكل المهام المنجزة في:

- التنسيق بين الأطراف المعنية بالبرنامج والجهة المانحة والجهة المكلفة بإنجاز المهام وذلك في إطار لجان القيادة الخاصة بكل مهمة أو في إطار إجتماعات تدعو إليها الوحدة أو في إطار لقاءات بطلب من أحد الأطراف.

---

[10] تقرير ختم مهمة ملحق عدد 9-2016

[11] تقرير ختم مهمة ملحق عدد 5-2015

[12] تم اختيار مجمع (GIZ-IRIS-COMET) لتنفيذ هذا المكون.

[13] تقرير ختامي 8-2017

[14] تقارير النشاط ملحق عدد 7-2015 : 7-2016 : 7-2017

[15] تقارير النشاط ملحق عدد 6-2015 : 6-2016 : 6-2017

- المساهمة في إعداد الشروط المرجعية لكل مهمة من خلال المصادقة على الصيغ الإجرائية المعمول بها في الإتحاد الأوروبي وضمان مراعاة أهداف البرنامج بما يتلاءم مع إحتياجات الجهة المنتفعة بالعقد.

- المساهمة في إعداد ملف طلب العروض لإختيار مكتب الدراسات والإشراف على عملية فرز العروض وتأمين كتابة لجنة الفرز.

- متابعة مدى إحترام آجال التنفيذ وبلوغ الاهداف النتائج الكمية والنوعية المضبوطة في العقد

- التثبت من الفواتير التي يقدمها مكتب الدراسات أو الخبير المتعاقد قبل المصادقة عليها وخلاصها من الجهة المانحة وفض ما يطرأ من إشكالات إجرائية إلى غير ذلك من أمور التسيير والمتابعة[16].

- إعداد وتنفيذ الخطة الإتصالية للبرنامج: تنظيم ندوة الإنطلاق الرسمي. الإشراف على موقع الواب الخاص بالبرنامج، إعداد المطويات للتعريف بالبرنامج...

ولمزيد الاطلاع على تفاصيل الانشطة المنجزة لتنفيذ مختلف مكونات برنامج دعم القدرة التنافسية لقطاع الخدمات يمكن زيارة موقع الواب www.pacs.gov.tn وصفحة الفايس بوك PACS.

[16] دليل الاجراءات 2015-8